نظم الصرف

مفهوم نظام الصرف:

هو الطريقة او الاستراتيجية التي تعتمدها السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي للدولة

المعنيةفي كيفية إدارة الصرف عندها.

نظريات أسعار الصرف:

النظرية الكمية:

تتخلص النظرية الكمية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار

المحلية مما يؤدي إلى تغيير في معامل التبادل الدولي

نظرية الأرصدة:

القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها.

نظرية تعادل القوى الشرائية:

أن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة إنما يتوقف على المقدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى.

نظرية الانتاجية:

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدى على أساس

كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي.

❖ نظام سعر الصرف الثابت:

هو معادلة او ربط قيمة العملة مع وزن من الذهب الخالص بسعر رسمي ثابت.

وهناك عدة اشكال لقاعدة الذهب هي:

- ✓ **قاعدة المسكوكات الذهبية:** من منتصف القرن 19 الى بداية الح ع أ.
- ✓ **قاعدة السبائك الذهبية:** مع بدية الحرب سحبت العملة الذهبية وحلت محلها الأوراق النقدية مقيمة بالذهب.
- ✓ **قاعدة الصرف بالذهب:** تعمل حسب قاعدة حدي خروج ودخول الذهب.

حدي دخول وخروج الذهب

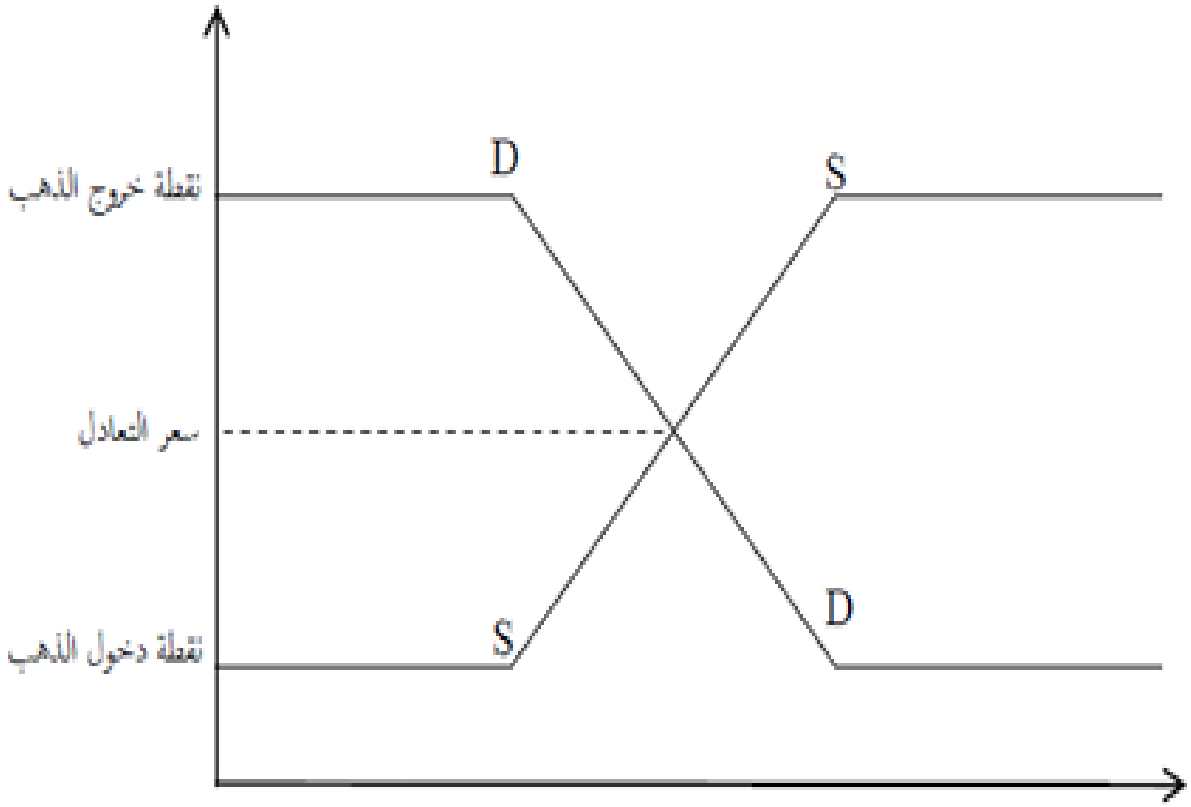

❖ **نظام سعر الصرف المتقلب:** يبقى سعر الصرف متقلب حتى يصل الى التوازن اما في الاجل القصير او الطويل وظهر هذا في اعقاب الح ع أ بسبب تمويل نفقات الحرب، والتوسع النقدي وهو ما يناقض قاعدة الذهب التي تتبع النظرية الكمية في العرض النقدي.

وخرجت الدول تباعا من قاعدة الذهب بداية ببريطانيا1931 حتى فرنسا وبلجيكا 1936 .

❖ **نظام الرقابة على الصرف :** وهو التدخل الإداري المباشر للسلطات النقدية من اجل الموازنة بين العرض والطلب على العملات الأجنبية وهو ما يؤثر على الأسعار والدخول.

وجوهر عملية الرقابة على الصرف هو كيفية توزيع العرض الذي يحصل عليه البنك المركزي من العملات الأجنبية على وجوه الطلب الممكنة.

وقد تخلت اغلب الدول المتقدمة على هذا النظام سنة 1958.

❑ اهداف الرقابة على الصرف :

- ✓ المحافظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية اكثر من قيمتها الحقيقية.
- ✓ حماية الصناعة الوطنية من المنافسة عن طريق عدم السماح بالصرف لتمويل الاستيراد او بتضخيم قيمة العملة لزيادة تكاليف الاستيراد.
- ✓ دعم خطط التنمية عن طريق توجيه الاستيراد لسلع الإنتاج.
- ✓ المحافظة على احتياطي الدولة من الذهب والعملات الرئيسة.

- ✓ منع هروب رؤوس الأموال للخارج والحد من غسل الأموال.
- ✓ توجيه رؤوس الأموال الأجنبية الى القطاعات التي تتفق واهداف التنمية للدولة.
- ✓ منع المضاربة على العملة الوطنية واستهداف الاستقرار في قيمتها الخارجية.
- ✓ السيطرة على قطاع التجارة الخارجية لتحديد أولويات الاستيراد.
- ✓ الحد من اتساع ظاهرة الدولرة.

❑ اشكال الرقابة على الصرف:

- ✓ الكتل والمناطق النقدية.
- ✓ اتفاقية الدفع المسبق.
- ✓ الحسابات المجمدة.
- ✓ موازنة الصرف.
- ✓ نظام سعر الصرف المتعدد.

- ✓ الحصص.
- ✓ التخصيص والتخمين.
- ✓ التحريم الكلي او الجزئي..
- ✓ موازنة الصرف.
- ✓ نظام سعر الصرف المتعدد.

❖ نظام استقرار اسعار الصرف (قاعدة الدولار):

وكان بعد ح ع ث وكان من مخرجات نظام بروتون وودز، حيث ان كل عملات الدول تكون مربوطة بالدولار والدولار مقيم بالذهب، والذي تحوله الو م أ الى ذهب في أي وقت.

حيث سعر الاوقية 35 دولار، بمعنى الدولار يساوي 888671 0.غ ذهب، ويسمح للتقلب لعملات الدول صعودا وهبوطا في حدود 1% والا يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف.

ثم بدأ هذا النظام ينهار مع عجز الو م أ على تحويل الدولار الى ذهب وفي 1971 تم فك الارتباط وتم تخفيض قيمة الدولار حيث زاد في سعر الاوقية الى 38 دولار، ثم في 1973 الى 42,22 دولار.

❖ نظام تعويم اسعار الصرف :

تبنته الدول المتقدمة سنة 1973، اما الدول النامية قفد لجأت اغلبها الى ربط عملاتها بمجموعة من العملات أو بوحدات حقوق السحب الخاصة التي أنشأت منذ 1967 لتخفيف الضغط على الدولار.

وبداية من سنة 1974 تم احتساب حقوق السحب على أساس 16 عملة رئيسة، وفي سنة 1980 تم تقليصها الى 5 عملات فقط هي الدولار، الفرنك، المارك، الجنيه، الين، وفي 1999 اصبح اليورو مكان الفرنك والمارك، ثم في 1916 زاد اليوان الصيني.

تحديد الاوزان الترجيحية للعملات في سلة حقوق السحب الخاصة، 2010

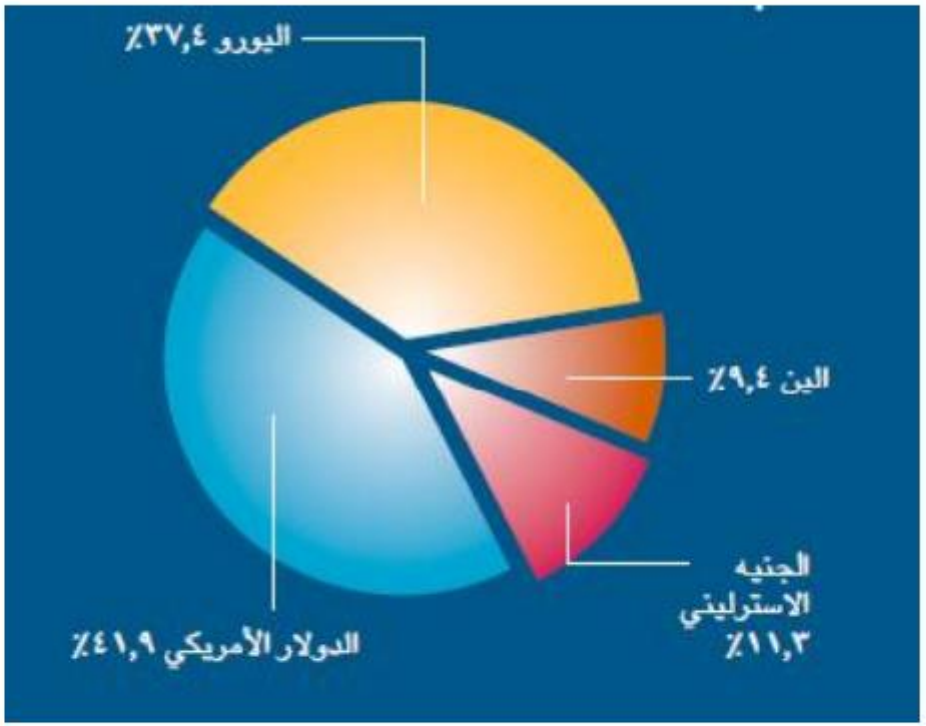

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2016.

: تحديد الأوزان الترجيحية للعملات في سلة حقوق السحب الخاصة،

أول أكتوبر 2016

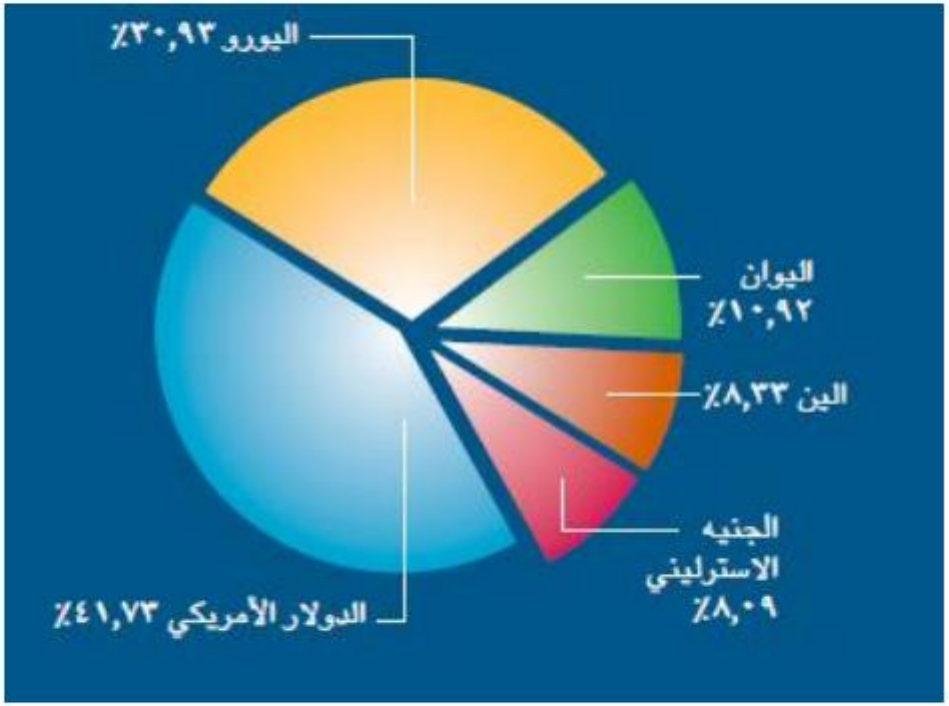

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2016.

❖ مشاكل تحديد الصرف والصدمات الخارجية :

- ✓ المغالاة في تحديد سعر الصرف.
- ✓ تخفيض قيمة العملة.
- ✓ الصدمات الخارجية.